ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلى والعالمى قد أثرت على أداء الاقتصاد المصرى، وحدّت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- استمر **الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى فى التحسن التدريجى – وان كان بمعدلات أبطأ – مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪** خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٢,٦٪ خلال الربع السابق عليه و ٠,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حقق الناتج المحلى الاجمالى معدل نمو قدره ٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بمعدل نمو قدره ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق) ويأتى هذا النمو مدفوعاً بتنامى كل من الاستهلاك الخاص والعام ، بالإضافة إلى **أثر فترة الأساس** والذى بدأ فى الربع الثالث من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠.

- **إرتفع عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى إلى ١٠,٦٪ خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢** ليبلغ ١٨٤,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١١٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى ٨٠٪ **من الناتج المحلى فى نهاية مارس ٢٠١٣** لتسجل ١٣٨٧,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٠٨٩,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس من العام الماضى.

- **سجل رصيد الدين الخارجى ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٥,٢٪**، ليبلغ ٣٨,٨ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ (ما يعادل ١٤,١٪ من الناتج المحلى) مقابل ٣٣,٧ مليار دولار (ما يعادل ١٣,٢٪ من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر من العام السابق **– وهو ما يعد أعلى نسبة نمو فى رصيد الدين الخارجى منذ مارس ٢٠٠٨ -** وذلك فى ضوء قيام قطر بايداع مبلغ ٤ مليار دولار فى حساب البنك البنك المركزى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ فى اطار برنامج المساعدات المالية لمصر.

- **استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية فى الإرتفاع في نهاية فبراير ٢٠١٣ ليحقق ١٥,٣٪ مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ١٤,٨٪ فى نهاية يناير ٢٠١٣** – مدفوعاً بالزيادة فى صافى الأصول المحلية خاصةً فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر مارس ٢٠١٣ لا تزال تحت الاعداد).

- **إرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر ابريل ٢٠١٣ ليسجل ٨,١٪ مقارنة بـ٧,٦٪ خلال الشهر السابق. كما إرتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر إبريل ٢٠١٣ مسجلاً ٧,٥٪ مقارنة بـ٧٪ خلال الشهر السابق.**

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٧٥٪ و١٠,٧٥٪ على التوالى، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية[1] عند مستوى ١٠,٢٥٪. وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥٪.**

- **كما أعلن البنك المركزي المصري في ٢٢ مايو ٢٠١٣ عن القيام بعطاء غير دورى بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى.**

- **حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٦ مليار دولار**، مقابل عجز قدره ٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء تراجع العجز الجارى محققاً ٣ مليار دولار مقابل ٤,١ مليار دولار (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين فى الخارج والتحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى)، وتحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٤ مليار دولار.

أولا- معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

استمر الناتج المحلى الحقيقي بأسعار السوق فى تحقيق معدلات نمو ايجابية تقدر بـ ٢,٢٪ خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بمعدل نمو قدره ٠,٤٪ خلال نفس الربع من العام المالى السابق). بينما بلغ معدل النمو خلال الفترة يوليو- ديسمبر من العام المالى محل الدراسة ٢,٤٪ (مقارنة بـ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). هذا ويظل **الإنفاق الاستهلاكى الخاص والعام**- والذى يشكل ٩٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى – هو المساهم الايجابى الرئيسى في النمو الاقتصادى حيث حقق كل من الاستهلاك الخاص والعام ارتفاعاً بنحو ٣,٦٪ و٤,٢٪ على التوالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٢/ ٢٠١٣. وتجدر الإشارة الى أن نسبة مساهمة كل من الاستهلاك الخاص والعام فى نمو الناتج المحلى الحقيقى قد انخفضت الى ٣,٣٪ مقارنة بـ٤,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، فان معدلات النمو المحققة ما زالت أقل من المعدلات المرجوة نظراً لتأثر الاقتصاد المصرى بتداعيات ثورة ٢٥ يناير، حيث سجل الانفاق الاستثمارى تراجعاً قدره ٣,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنسبة تراجع أعلى قدرها ٥,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وعلى الرغم من التحسن النسبى فى معدلات نمو الاستثمار، الا أن مساهمته في نمو الناتج المحلى ما زالت سلبية، حيث تقدر بـ -٠,٥٪ خلال النصف الأول من العام المالى محل الدراسة.

كما شهدت **الفجوة بين الصادرات والواردات** تحسناً نسبياً خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث شهدت الصادرات تحسناً طفيفاً وإرتفعت بنسبة ١,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بانخفاض قدره ٤,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت الواردات بـ٢,٧٪ (مقارنة بارتفاع أعلى قدره ٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق).

ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ٨١٤,٦ مليار جنيه (٨٨٣,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية) مقارنة بـ٧٩٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١١/ ٢٠١٢ (بالأسعار الجارية والثابتة نظراً لتغيير سنة الأساس).

ارتفع معدل نمو **الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج[2] ليسجل ٢,٣٪** خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث استمرت بعض القطاعات فى دفع حركة النشاط الاقتصادى، **أهمها** قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقى ٢,٩٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، تجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقى ٢,٦٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٢,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وقطاع التشييد والبناء (معدل نمو حقيقى ٤,٥٪، و يبلغ نسبته حوالى ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما شهدت قطاعات أخرى تحسناً ملحوظاً– على الرغم من أن الأداء المحقق لا يزال أقل من المعدلات المرجوة وعلى رأسها قطاعى الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقى ٢,٤٪ مقارنة بانخفاض قدره ٣,١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، ويبلغ نسبته حوالى ١٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والسياحة (معدل نمو حقيقى ٦,٨٪ مقارنة بانخفاض قدره ٨,٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، ويبلغ نسبته حوالى ٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وعلى نحو آخر، فقد **ساهم الأداء الضعيف لبعض** القطاعات الحيوية فى **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة** وعلى رأسها الأنشطة الاستخراجية (معدل نمو حقيقى -٠,٧٪، و١٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وقناة السويس (معدل نمو حقيقى -٣,٦٪، و٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	يوليو- ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الناتج المحلى	%٠,٣	%٢,٣
اجمالى القطاع السلعى, ومنه	-%٠,٢	%١,٠
الزراعة والغابات	%٠,٤	%٠,٥
البترول	%٠,٠	%٠,٠
الغاز الطبيعى	-%٠,١	-%٠,١
الصناعات التحويلية	-%٠,٥	%٠,٤
التشييد والبناء	-%٠,١	%٠,٢
اجمالى الخدمات الانتاجية، ومنها	%٠,١	%٠,٩
النقل والتخزين	%٠,٠	%٠,١
الاتصالات	%٠,٢	%٠,١
قناة السويس	%٠,٢	-%٠,١
تجارة الجملة والتجزئة	%٠,٠	%٠,٣
الوساطة المالية	%٠,٠	%٠,١
المطاعم والفنادق	-%٠,٤	%٠,٢
اجمالى الخدمات الاجتماعية	%٠,٤	%٠,٤

١ العمليات الرئيسية للبنك المركزى ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقا لحالة السيولة في السوق.

٢ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة أساس.

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة[3] العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة فى الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة فى المصروفات تأتى نتيجة لإرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٥٠,٣٪ . ثانيا، إرتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، إرتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعي وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد إرتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتى قد ارتفعت بـ٣٨,٥ لتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى الضرائب على السلع والخدمات بـ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٧,٦٪ لتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفى نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) و الضرائب الأخرى بـ٦,٧٪ و١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٣,٩ مليار جنيه و٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ١٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصاً الإرتفاع الكبير فى المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغى ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتى قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ٣٥,٩٪ لتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض فى باقى البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ إرتفاعا ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك فى ضوء الزيادة فى المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٢٢,٨٪ لتسجل حوالى ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة الزيادة فى فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٦ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل الى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٩٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق.ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى باب الدعم فى ضوء الزيادة فى دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات فى صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١,٨٪، و١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣١,٤ مليار جنيه و٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

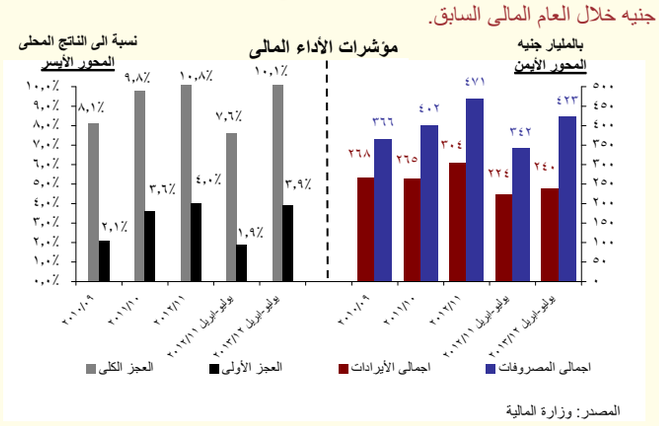

المصدر: وزارة المالية

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو- ابريل من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي بشكل كبير ليصل إلى ١٠,٦٪، محققاً ١٨٤,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١١٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع المصروفات العامة بنسبة أكبر من إرتفاع الإيرادات خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد إرتفعت لتسجل ٣,٩ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٧٪ فقط خلال فترة الدراسة، لتصل إلى ٢٤٠ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٢٤,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١٦,٣٪، مما فاق أثر الإنخفاض الملحوظ فى الإيرادات غير الضريبية بـ١٢,٩٪ خلال يوليو- ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الإرتفاع فى كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات واللذان قد ارتفعا بـ١٢,٩٪ و١٨,٣٪ ليحققا نحو ٧٤,٧ مليار جنيه و٧٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٦٦,٢ مليار جنيه ونحو ٦١,٤ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- ابريل ٢٠١٢/٢٠١١. كما إرتفعت الضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٧,٨٪ و١٢,٤٪ ليسجلا ١٣,٨ مليار جنيه و١٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقارنة بـ١٠,٨ مليار جنيه و١١,٧ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة فى الحصيلة من ضريبة الدخل ترجع فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من «الضرائب على الدخول من التوظف» بـ٢٥,٩٪ لتسجل نحو ١٦,٣ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ١٢,٩ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة لزيادة المحصل من الضرائب من الشركات بـ٩,٤٪ لتسجل ١٩,٤ مليار جنيه مقارنة بـ١٧,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء الإرتفاع الملحوظ فى حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٣٥,٣٪ لتحقق نحو ١١,١ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٨,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وفى نفس الوقت، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً ملحوظاً قدره ١٢,٩٪ خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض كل من المنح والإيرادات الأخرى بـ٤٨,٨٪ و٧,٨٪ لتسجلا ٤,٦مليار جنيه و٥٨ مليار جنيه على التوالى خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٨,٩ مليار جنيه و٦٢,٩ مليار جنيه مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض المحقق فى الإيرادات الأخرى فى ضوء الإنخفاض فى عوائد الملكية بـ٢٤,٥٪ لتسجل ٣٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٤٧,٣ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك نتيجة لإنخفاض أرباح الأسهم لكل من هيئة البترول وقناة السويس بـ٤٦,١٪ و٤,٦٪ لتسجلا ٧,٦ مليار جنيه و١٢,٤ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٤ مليار جنيه و١٣ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢ إرتفاعا كبيراً قدره ٢٣,٦٪ لتصل إلى٤٢٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٤٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى كافة أبواب المصروفات؛ وعلى رأسها الإرتفاع فى باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٢٩,٦٪ من إجمالى المصروفات و٥٢,٢٪ من إجمالى الإيرادات) والذى إرتفع بنحو ٢٣,٦٪ ليصل إلى ١٢٥,٤ مليار جنيه مقارنة بـ١٠١,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل من العام السابق. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٧,٦٪ من إجمالي المصروفات و٤٨,٦٪ من إجمالى الإيرادات) خلال يوليو- ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢ بـ٣١٪ لتسجل حوالى ١١٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٨٨,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

---

٣ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة كبيرة بلغت ٢٣,٢٪ لتصل إلى ١١٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩١,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك فى ضوء الزيادة الكبيرة فى «الأجور والبدلات النقدية والعينية» بـ١٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. كما ترجع الزيادة فى الأجور والبدلات إلى إرتفاع «المكافآت» بنحو ٩,٨ مليار جنيه، وزيادة «الوظائف الدائمة» بـ٢,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة «البدلات النوعية» بـ٤,٩ مليار جنيه. كذلك إرتفعت المصروفات الأخرى وشراء السلع والخدمات بـ٩٪ و١٤٪ لتسجلا ٢٦,٣ مليار جنيه و١٨,٢ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقارنة بـ٢٤ مليار جنيه و١٦ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفع شراء أصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٧,٢٪ ليسجل ٢٣,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢٠,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ثالثاً- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٤] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٥].

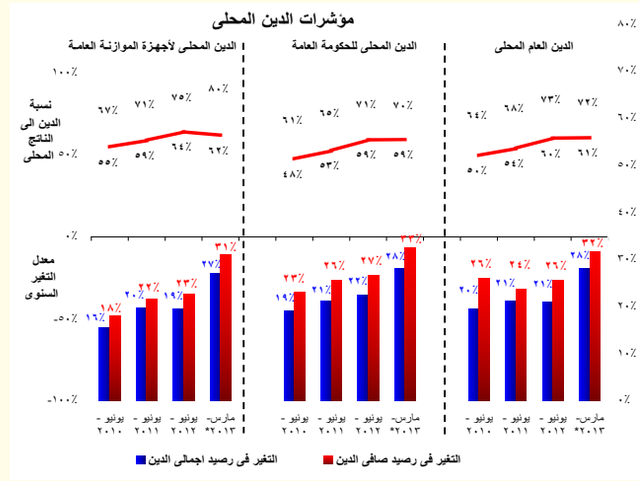

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية مارس ٢٠١٣ إلى ٨٠٪ ليسجل ١٣٨٧,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٨٩,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٢ (٧٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٢١١,٣ مليار جنيه (٦٩,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٩٢٤,٩ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٢ (٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية **مارس** ٢٠١٣ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٥٩,٤ مليار جنيه و٣١٢,٨ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٣٨٢,٨ مليار جنيه و٢٥٠ مليار جنيه فى نهاية **مارس** ٢٠١٢ وذلك فى ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١٣٠١,١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣ (٧٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ١٠١٥ مليار جنيه (٦٥,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ١١١٧ مليار جنيه (٦٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٨٤٣ مليار جنيه (٥٤,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. وقد نتج الإرتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية مارس ٢٠١٣ عن إرتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ١٠,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٩١,٣ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣.

أما عن إجمالى الدين العام المحلى فقد بلغ ١٣٤٢,٢ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣ (٧٧,٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ١٠٥٢,٧ مليار جنيه (٦٨,٣٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. وبلغ صافى الدين العام المحلى ١١٣١,١ مليار جنيه (٦٥,٣٪ من الناتج المحلى) مقابل ٨٦١ مليار جنيه (٥٥,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. وترجع الزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٨٦ مليار جنيه ليصل الى ١٣٠١,١ مليار جنيه، بالاضافة الى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٤,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٧,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية مارس ٢٠١٣ بحوالى ٦١,٧٪ لتصل إلى حوالى ١٤٥,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٩٠,١ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية مارس ٢٠١٣ ليسجل ١,٤ سنة مقارنة بـ١,٣ فى مارس ٢٠١٢، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية مارس ٢٠١٣ ليصل إلى ١٣,٢٦٪ مقارنة بـ١٢,٨٩٪ فى نهاية مارس ٢٠١٢.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى ارتفاعاً كبيراً كنسبة الى الناتج المحلى لتصل الى حوالى ١٤,١٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٣,٢٪ فى نهاية **ديسمبر** ٢٠١١، حيث ارتفع رصيد الدين الخارجى بحوالى ١٥,٢٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليسجل ٣٨,٨ مليار دولار – وهو ما يعتبر أعلى معدل نمو فى رصيد الدين الخارجى منذ مارس ٢٠٠٨ - مقارنة بـ ٣٣,٧ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠١١. ويأتى هذا الارتفاع الملحوظ نتيجة قيام قطر بإيداع مبلغ ٤ مليار دولار فى البنك المركزى المصرى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ كجزء من برنامج المساعدات المالية لمصر.

وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد ارتفع بنسبة ١,٨٪ مسجلاً ٢٦,٢ مليار دولار (٦٧,٥٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية **ديسمبر** ٢٠١٢ مقارنة بـ٢٥,٧ مليار دولار (٧٦,٣٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى **ديسمبر** ٢٠١١[٦].

رابعاً- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر مارس ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد حقق معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية خلال شهر فبراير ٢٠١٣ معدل نمو قدره ١,١٪ ليصل إلى ١٢١١ مليار جنيه، مقارنة بـ١١٩٨,١ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٣. أيضاً بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد استمر معدل النمو السنوى لإجمالى السيولة المحلية فى الارتفاع ليبلغ نحو ١٥,٣٪ فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٣، مقارنة بإرتفاع قدره ١٤,٨٪ فى نهاية يناير ٢٠١٣ و٦,٩٪ فى نهاية فبراير ٢٠١٢. فمن على جانب الأصول لا تزال الزيادة فى صافى الأصول المحلية– خاصة الارتفاع الملحوظ فى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فضلا عن الزيادة المستمرة فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية – هى المحرك الرئيسي وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية.

أما على **جانب الإلتزامات**، فترجع الزيادة فى معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية إلى ارتفاع معدل النمو السنوى لأشباه النقود محققاً ١٤٪ ليسجل ٩٠٢,٥ مليار جنيه فى نهاية فبراير ٢٠١٣، مقارنة بنمو قدره ١٣,٨٪ فى نهاية الشهر السابق. كما ارتفع أيضاً معدل النمو السنوى للنقود خلال شهر الدراسة ليصل إلى ١٩,٣٪ محققاً ٣٠٨,٨ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ١٧,٦٪ خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير هذا النمو المحقق فى النقود فى ضوء النمو المتزايد للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفى محققاً ارتفاعاً سنوياً قدره ٢٢٪ فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٣، مما يعكس الزيادة الملحوظة فى تفضيلات الأفراد للإحتفاظ بالنقود السائلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تفسير الزيادة الملحوظة فى النقود إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية بنسبة ١٣,٤٪، وذلك فى ضوء الزيادة فى الودائع لقطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلى.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى انكماشاً سنوياً قدره ٢٥,٢٪ ليبلغ حوالى ١٣٣ مليار جنيه فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٣. كما استمر صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى فى التراجع، والذى بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية منذ بداية ٢٠١١، حيث بلغت نسبة التراجع السنوى نحو ٤٩,٦٪ خلال العام المنتهي في فبراير ٢٠١٣ ليبلغ بذلك ٤١,٦ مليار جنيه - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى تراجعاً بنسبة ٤,١٪ خلال السنة المنتهية في فبراير ٢٠١٣ ليصل إلى ٩١,٦ مليار جنيه، مقارنة بارتفاع قدره ٢,٩٪ خلال الشهر السابق و٦,٤٪ خلال فبراير ٢٠١٢.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية حوالى ٢٣,٦٪ في نهاية فبراير ٢٠١٣ ليسجل ١٠٧٨,٢ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢٢,٧٪ خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٣,١٪، مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٣٠,٩٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن النمو فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالى ١١١٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية فبراير ٢٠١٣ مسجلاً ٧١٧,٨ مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استمر معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص فى الارتفاع محققاً ٩,٢٪ في نهاية شهر فبراير ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٧٨,٢ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٢٪ فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٢، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال الإثنى عشر شهراً الماضية قدره ٦,٩٪. ويرجع الارتفاع فى معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الزيادة الملحوظة فى معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع العائلى بنسبة ١٣,٩٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٩,٨٪ فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٤,٣ مليار جنيه، مقابل معدل نمو قدره ١٤,٦٪ خلال شهر يناير ٢٠١٣.

إرتفع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري ليسجل نحو ١٤,٤ مليار دولار في نهاية شهر أبريل ٢٠١٣، حيث شهد نمواً شهرياً بنحو ٧,٥٪ ليرتفع بحوالى ١ مليار دولار عن الشهر السابق وذلك فى ضوء ورود وديعة بـ٢ مليار دولار من ليبيا لمدة ٥ سنوات بدون فوائد. ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطي الأجنبى قد حقق نسبة نمو سنوية قدرها ٢٪ فى نهاية شهر الدراسة، وهو أول معدل نمو سنوى بالإيجاب

---

٤ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٥ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

٦ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتبارا من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

يتم تحقيقه منذ يناير ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر ان رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري كان قد بلغ ٣٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠، وهى أعلى قيمة له. كما أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار دولار فى نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، و١٥,٥ مليار دولار فى نهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي بشكل ملحوظ (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق نحو ١٢,٩٪ فى نهاية فبراير ٢٠١٣ مسجلاً ١١٢٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ١٢,٣٪ فى نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ٥,٩٪ خلال فبراير ٢٠١٢. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٨,٧٪.

ومن ناحية أخرى فقد إنخفض معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بشكل طفيف ليحقق ٧,١٪ فى نهاية فبراير ٢٠١٣ مقارنة بـ٧,٣٪ خلال الشهر السابق، ولكنه ارتفع إذا ما قورن بـ٥,٥٪ خلال فبراير ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٣٠,٥ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل نحو ٨,١٪ ليبلغ ٤٩٥,٩ مليار جنيه فى نهاية فبراير ٢٠١٣. فى حين إستمر معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى فى الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ٤,٨٪ ليبلغ ٣٤,٦ مليار جنيه فى نهاية فبراير ٢٠١٣. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٤,٢٪ في نهاية فبراير ٢٠١٣، مقارنة بـ٤٦,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٥,٦٪ خلال فبراير ٢٠١٣ مقابل ٥٩,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

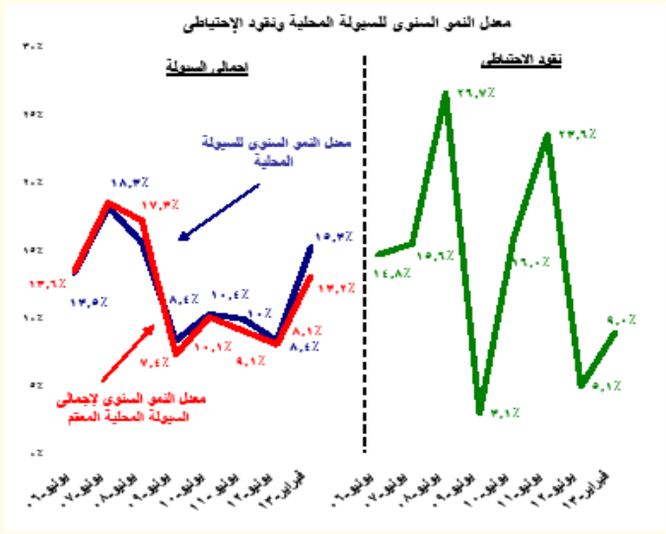

وفيما يخص معدلات الدولرة، فقد انخفضت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية خلال شهر فبراير ٢٠١٣ لتحقق ١٨٪ مقارنةً بـ١٨,٢٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ١٧,٨٪ خلال فبراير ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر فبراير ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٧٪ مقارنة بـ٢٥,٢٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ٢٤,٢٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

إرتفع معدل التضخم السنوى[٧] لحضر الجمهورية خلال شهر إبريل ٢٠١٣ مسجلاً نحو ٨,١٪ مقارنة بـ٧,٦٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بـ٨,٨٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٢. كما إرتفع معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية مسجلاً ٨,٨٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٣ مقارنة بـ٨,٢٪ خلال الشهر السابق، ولكنه إنخفض مقارنة بـ٩,٣٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٢. ويأتى هذا الإرتفاع كمحصلة لإرتفاع معدل التضخم السنوى لكل من مجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمةً فى معدل التضخم العام) ومجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعتى "الملابس والأحذية" و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة". كما يمكن تفسير الإرتفاع فى معدل التضخم العام بشكل نسبى فى ضوء إستمرار تأثر القطاعات المختلفة بإنخفاض قيمة الجنيه مقابل العملات الأخرى خاصة سعر صرف الدولار خلال شهر الدراسة وما ترتب على ذلك من زيادة للضغوط التضخمية، كما ساهمت الإختناقات في الأسواق المحلية بالإضافة الى عدم مرونة آليات العرض خاصاً الإختناقات فى قنوات توزيع السولار فى المحافظات فى إرتفاع المستوى العام لأسعار بعض السلع المرتبطة بهذا القطاع.

وتشير البيانات التفصيلية إلى إرتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية فى مجموعة "الطعام والشراب" مقارنة بالشهر السابق خاصاً كل من "الخبز والحبوب" (٧,٧٪ مقارنة بـ٦,٦٪ خلال الشهر السابق) و"الألبان والجبن والبيض" (١٣,٢٪ مقابل ١١,٣٪) و"الزيوت والدهون" (٥,٢٪ مقابل ٤,٤٪)، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى للبنود "الشاى والبن والكاكاو (٢١,٢٪ مقابل ١٣,٣٪)" و"المياه المعدنية والغازية والعصائر الطبيعية" (١٤,١٪ مقابل ١٠,٨٪). كما إرتفع معدل التضخم السنوى للبند الفرعى "الكهرباء والغاز ومواد الوقود" بـ٣٥,٧٪ مقابل ٢١,٥٪ خلال الشهر السابق؛ بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى للبند "الملابس" بـ٦,١٪ مقابل ٣,١٪ خلال الشهر السابق، وإرتفاع معدل التضخم السنوى للبند "المفروشات المنزلية" بـ١١,٩٪ مقابل ٨,٧٪ خلال الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، فقد إرتفع معدل التضخم الشهرى ليسجل ١,٥٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٣ مقارنة بـ٠,٦٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٪ خلال شهر ابريل من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى الأساسي[٨] خلال شهر ابريل ٢٠١٣ ليسجل ٧,٥٪ مقارنة بـ٧٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٨,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إستمر فى التراجع- للشهر الخامس على التوالى- ليسجل -٣٪ خلال شهر مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ -٠,٨٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بإرتفاع قدره ٥,٤٪ خلال شهر مارس ٢٠١٢. كما إنخفض معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين ليسجل -٠,٨٪ خلال شهر مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢,٢٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية لشهر مارس ٢٠١٣ غير متاحه حتى تاريخه. وفيما يخص معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر فبراير ٢٠١٣ فقد إستمر فى التراجع ليسجل -٠,٨٪ مقارنة بـ-٠,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٣. ويرجع الإنخفاض المحقق فى معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر فبراير ٢٠١٣ إلى الإنخفاض فى معدل التضخم السنوي لكل من مجموعة "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" و" التعدين وإستغلال المحاجر" ليسجلا -٤,٣٪ و-٣,٤٪ خلال فبراير ٢٠١٣ مقارنة بـ-٥,٢٪ و١,١٪ على التوالى خلال الشهر السابق؛ مما فاق أثر إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعتى " الصناعات التحويلية" و" أنشطة خدمات الغذاء والإقامة" ليسجلا ٣,٢٪ و٥,٩٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٣ مقارنة بـ١,٩٪ و٥,٨٪ على التوالى خلال الشهر السابق.

أعلن البنك المركزي المصري في ٢٢ مايو ٢٠١٣ عن القيام بعطاء غير دورى بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ٩,٧٥٪ و١٠,٧٥٪ على التوالى، والإبقاء على سعر العمليات الرئيسية[٩] عند مستوى ١٠,٢٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥٪.

فقد قررت اللجنة الإكتفاء برفع أسعار الفائدة خلال الشهر السابق مع الإبقاء علي أسعار الفائدة عند نفس المستوى دون تغير خلال الشهر الحالى. كما أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ فى نمو الاقتصاد المحلى من ناحية أخرى. وتجدر الاشارة الى أن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع الى إنخفاض قيمة الجنيه فضلاً عن الإختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية وخاصاً السولار فى المحافظات. بينما يرجع تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ الى ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية مما فاق أثر بوادر التعافى فى كل من قطاع التشييد والبناء والسياحة. وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم والنمو للناتج المحلى الإجمالى ترى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى أن معدلات الفائدة مناسبة عند مستواها الحالى.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٦ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٩٣٪ عن العجز الكلى المحقق خلال يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١ والذى بلغ قدره ٨ مليار دولار. ويأتى انخفاض العجز الكلى المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ٢٥٪ (نتيجة للارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين بالخارج والتحسن النسبى فى الميزان الخدمى)، وتحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٤ مليار دولار، بينما سجل بند "السهو والخطأ" صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٨ مليار دولار.

٧ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٨ مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

٩ العمليات الرئيسية للبنك المركزى ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقاً لحالة السيولة فى السوق.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات (مليون دولار)

	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢	نسبة التغير
الميزان التجارى	-١٥،٥٩٨	-١٦،٧٨٩	٨٪
الصادرات	١٣،٥٨٩	١٣،٤٤٧	-١،٠٪
بترولى	٦،٧٣٩	٦،٤٣٣	-٥٪
غير بترولى	٦،٨٥٠	٧،٠١٥	٢٪
الواردات	-٢٩،١٨٧	-٣٠،٢٣٦	٤٪
الخدمات (صافى)	٣،١٢٢	٣،٩٤٠	٢٦٪
المتحصلات	١٠،٦٣٢	١١،٧٥٩	١١٪
المدفوعات	٧،٥١٠	٧،٨١٩	٤٪
المتحصلات الجارية	٣٢،٦٤٣	٣٥،٠١١	٧٪
المدفوعات الجارية	٣٦،٦٩٧	٣٨،٠٥٥	٤٪
الميزان الجارى	-٤،٠٥٤	-٣،٠٤٤	-٢٥٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	-٢،٤١٢	٤،٢٤٦	٢٧٦٪
الحساب الرأسمالى	-٣٢	-٥٥	٧٢٪
الحساب المالى	-٢،٣٧٩	٤،٣٠١	٢٨١٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	-٤١٨	٣٠١	١٧٢٪
صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر	-٣،٣٠٩	-٢٦٠	-٩٢٪
الميزان الكلى	-٨،٠٠٥	-٥٥٢	-٩٣٪

إرتفع عجز الميزان التجارى بـ٨٪ ليحقق عجزاً قدره ١٦،٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ١٥،٦ مليار دولار خلال يوليو – ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٤٪ لتسجل حوالى ٣٠،٢ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع حصيلة الصادرات السلعية بشكل طفيف لتحقق نحو ١٣،٤ مليار دولار مقابل ١٣،٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع فى الواردات السلعية الى زيادة الواردات من المنتجات البترولية بحوالى ٢٤٪ لتصل إلى ٦،٧ مليار دولار، بينما انخفضت الواردات غير البترولية بشكل طفيف لتصل إلى حوالى ٢٣،٥ مليار دولار مقابل ٢٣،٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بينما يأتى الإنخفاض في جملة الصادرات السلعية نتيجة لإنخفاض الصادرات البترولية بنسبة بلغت ٥٪ لتصل إلى نحو ٦،٤ مليار دولار، مما فاق أثر الارتفاع فى الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٢٪ فقط لتصل إلى ٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

أما عن الميزان الخدمى، فقد ارتفع الفائض الكلى المحقق خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل نحو ٣،٩ مليار دولار (ما يعادل ١،٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ٣،١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث إرتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١١،٨ مليار دولار وذلك فى ضوء إرتفاع كل من حصيلة النقل والمتحصلات من الإيرادات السياحية والمتحصلات الحكومية، حيث ارتفعت الإيرادات من المتحصلات السياحية بـ١٠٪ خلال فترة الدراسة لتحقق نحو ٥،٦ مليار دولار مقابل ٥،١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالى السياحية قد ارتفع بـ٨،٤٪ ليصل إلى ٧٧،٣ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٧١،٣ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

كما ارتفعت أيضاً قيمة الإيرادات من النقل بـ ٧٪ لتصل إلى ٤،٦ مليار دولار مقابل ٤،٣ مليار دولار فى العام المالى السابق (فى حين إنخفضت عائدات قناة السويس بـ٢٪ لتحقق حوالى ٢،٦ مليار دولار). وبالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت المتحصلات الحكومية خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٢١٦ مليون دولار مقابل ٦١ ميون دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت المتحصلات الأخرى بنحو١٧٪ لتصل إلى ١،٣ مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بـ٤٪ لتحقق حوالى ٧،٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٧،٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق ويرجع ذلك إلى إرتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ٤٧٪ و٩٪ على التوالى لتسجل ٨٧٩ مليون دولار و١،٤ مليار دولار. وبالاضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ٢١٪ لتسجل ٢،١ مليار دولار مقارنة بـ١،٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما إنخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ٦٪ لتحقق ٣ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ٤١٪ لتسجل ٣٧٢ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٦٪ إلى نحو ٩،٢ مليار دولار خلال يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة إحتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبى خلال فترة الدراسة حيث تمثل حوالى ٢٦،٢٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقق ٠،٦ مليار دولار مقارنة بـ٠،٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ٧،٣٪ لتحقق ٣٥ مليار دولار، فى حين ارتفعت المدفوعات الجارية بـ٣،٧٪ فقط لتحقق نحو ٣٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٢٪ مقارنة بنحو ٨٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره انخفاض عجز الميزان الجارى بحوالى ٢٥٪ ليصل إلى ٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٤،١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن ناحية اخرى فقد حقق الميزان الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٤،٢ مليار دولار (١،٥٪ من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بحوالى ٢،٤ مليار دولار (٠،٩٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **ويأتى ذلك نتيجة تحقيق الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل** بقيمة ٤،٣ مليار دولار مقابل ١،٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، حيث سجل بند خصوم أخرى لدى البنك المركزى صافى تدفقات للداخل بحوالى ٤ مليار دولار نتيجة ورود مبلغ قدره ٤ مليار دولار وذلك فى صورة ودائع من دولة قطر.

كما سجل صافى **تدفقات الإستثمار المباشر إلى مصر** تدفقات للداخل بنحو ٠،٣ مليار دولار (٠،١٪ من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠،٤ مليار دولار (٠،٢٪ من الناتج المحلى) خلال يوليو – ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١. بينما حققت الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر تراجعاً فى صافى التدفقات للخارج لتسجل نحو ٠،٣ مليار دولار (٠،١٪ من الناتج المحلى) حيث تراجعت بـ٩٢٪ خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة أعلى بنحو ٣،٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (١،٣٪ من الناتج المحلى). ويأتى ذلك كمحصلة لإنخفاض صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية بشكل كبير لتحقق نحو ٣ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ٢،٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وأخيراً فقد سجل بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ صافى تدفقات للخارج بنحو ١،٨ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١،٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

سابعًا- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر ابريل ٢٠١٣ بـ٩٧ نقطة فقط ليصل إلى ٥١٩٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى مارس ٢٠١٣ والذى بلغ ٥٠٩٩ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد استقر تقريباً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة محققاً ارتفاع يقدر بـ٠،٣٪ فقط مسجلاً ٣٥٦ مليار جنيه (٢٠،٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد بلغ ٣٥٥ مليار دولار خلال الشهر السابق.